بتشديد العين نحو تمر اسم فرس وخضم لرجل من بني تميم ان كان زيد التأنيث
لكان وسلم لبيت المقدس وكذا نحو ضرب البناء للمفعول لا تعبر بالبناء
نحو ورمك ولا بالاعجمي نحو بقم بالتشديد والثاني ما كان الفعل المطلق به اكثر والمراد
اولى زيادته في اوله تعد على معنى في الفعل دون الاسم فالاول كاكرم واصبع والم اعلاما
فيهم لان هذه الاوزان لا تغلب الا في الفعل وما طبق بها نحو اضرب واطلع وان كانت
والثاني كاحمد ويعلى ويزيد وهي انما يغلب في الفعل لان هذه البنية على احد
اصل للفعل وان ندر تحويج مع الفصاء ويغلب لخروج اولى الا حرف في اوايل
لا تدل على معنى فيها وانما تدل على معنى في الفعل الا ترى ان الهمزة في اصعد تدل
معنى وهو التكلم وفي احمد على الا تدل على معنى والياء في يزيد فعلا تدل على معنى
وهو الغيبة وفي يزيد عملا الا تدل على معنى فان لم يكن في اوله هو الا حرف ان
وهي احرف من حروف المضارعة فلو سمي رجل بربح وهو السحاب صرف لانه لم يكن
كاحمد وكذا لو سمي بجدل اخذا من الغالب لانه لم يكن كاحد ثلثوه من حروف المضارعة
في اوله وكذا نحو اكل مصروف بفتح الهمزة والكاف بعدها الام اسم الرجل كابن
لانه نكرة لا وصف فيه كبير مع ويغلب السابقين فلو سمي بشيء منهما منع لوجود وزن
المضارعة في اوله فتمتنع للعلمية وزن الفعل وانما قولنا نحو اذ بني من يزيد
يزيد وهو مضاف اليه يلبس هذا ممنوع الصرف وانما هو محكي لانه منقول من جملة
والجمل انما تحكى فتنقل من نحو الرجل من يزيد هو يحتمل بضمير ولو نقل من يزيد بالبناء
منع الصرف اذ لا ضمير فيه حينئذ والمراد ابن يعيش تزيد يا المفتوحة والياء ساكنة
فان اكان الوزن ليس مختصا بالفعل ولا غالبا فيه وانما هو مشترك بين الاسم والفعل
على سواء صرف على المشهور كضرب يدحرج وجوز اعلاما وعيسى بغير صرف
النوع والضابط فيه عندي ان يكون منقولا من الفعل كهذه الثلاثة واجمع بقولي
انما ابن حالة وطالع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني حيث لم يقل يتوقف
غيره على انه جملة من فعل وفاعل فهو محكي كما تقدم في قول الشاعر عجبت من يزيد
لحلمه والمقدر انا ابن رجل اذا الامور وجبت بان لي في الكافية فعلا
على صرف كعيبل اسم رجل مع انه منقول من كب اذا اسرع فاسقط من
اسمه رجيلة صغر موضوعان ان كانا تعيين والا فلا وهو على هذا التقدير
تقدم ان وزن الفعل علة في منع الصرف قال في الكافية يشترط ان يكون الوزن

Copyright © King Saud University

نحو اعلا لازم لفعل نحو اضرب ونحو اصبع لازم لوزن اقطع ونحو الم لازم لوزن ما كان
كاسم فلو سمي بامرئ اصرف لانه في حالة الرفع شبيه الامرئ كتب وفي حالة النصب
بالامرئ علم في حالة الجر الامرئ ضرب ولهذا الاسم عشرة ابعة تحركة لامه واختلف
في البتة بفتح الهمزة وضم الباء وتصير بهم الاول والثالث على فعلهم صرف لان السبب
بعد من شبه الفعل من كونه لم يوجد غير مع اجتماع السببين فيه فبعد من شبه الفعل بالكلية
واما بعض بعد بعد عن شبه الفعل الذي في الافعال ما هو على وزن يعلم الاول والثاني
يعلم منه الصرف واذا سمي بالم همزة وصل لا يخلو اما ان يكون دالا على الامر مستقلا من
فعل او اسم فان كان مستقلا من فعل لم تحذف الهمزة منه فتقول في من اسمه اضرب واستخرج
هذا اضرب فاستخرج فيعلم الصرف وبقي الحكم في الاحوال الثلثة الى الرجاج ما معناه
ان الفات الوصل للافعال لما خرجت على الاسماء خرجت عن اصلها فتحولت الاسم بظاهرين
الاسماء تحذف ولم تحذف فلم يجد فيه شيء بالسبب وان كان مستقلا من اسم حذفت الهمزة
لان هذا النوع لم يثبت الا الاول يعني في الخروج عن الاصل فتقول في من اسمه انتزاب اعلا
هذا انتزاب فاعتدلت ثلاثيا فانتزابا واعتدلت مقرونا بها واعتدلت من غير همز في الدرج واذا سمي بفعل
فيه الاول ساكن الثاني تحذف صوب الذي لم يسم فاعله صرف عند سيبويه قال المبرد
كان الساكن قبل النقل والتسمية صرف او كان بعدها منع لان الاسكان حينئذ عارض
وقول المصنف غالب مجرور بالعطف على جنس من باب عطف المفرد على المفرد والله اعلم

وما يصير علما من مخالف زيدت لالحاق فليس بمصروف

يعني اذا سمي بما فيه الف الالحاق الممدودة وجب المنع من الصرف نحو ارطا وعرفى ودفلى
وعلقا اعلاما اراد علقا الحقات بجعفر وعرفى ودفلى بدرهم فيخرج ما فيه الف الالحاق
الممدودة نحو علباء وهو عصب قوي طاس نبيج صرف سواء كان غير علم او علما المذكور وانما
ترك الف الالحاق المقصورة وذلك الممدودة لان المقصورة يجب قلبها ياء وجدت في الممدودة
وذلك لان الف الالحاق المقصورة لم تبدل من شيء غيرها والف التانيث التي هو نظيرها في
القصر كذلك وانما الف الالحاق المقصورة تقع في مثال صالح لنظيرها فنظير علقا وعزى
ما فيه الف التانيث المقصورة سكرى وذكرى وانما الف الالحاق الممدودة فانها مبدلة من
واو والمثال الذي يقع هي فيه لا يصلح لنظيرها اعني الف التانيث الممدودة لان غلبة الاسم تزيد
شيئا زائدا الف التانيث الممدودة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في علامة التانيث ولا
يجوز ان تكون الف الالحاق علما والف التانيث لانه لم يوجد الالحاق وعلقاه فلو كانت التانيث اجتمع

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)